

حوادث دمشق اليومية

١١٧٥ - ١١٥٢

١٧٦٢ م - ١٧٤١

جعها : الشيخ أحمد البديري الحلاق

نصحها : الشيخ محمد سعيد القاسمي

حققها ونشرها : الدكتور احمد عزت عبد الكريم

(من مطبوعات الجمعية المصرية للدراسات التاريخية . القاهرة ١٩٥٩)

رد على نقد

نشر الدكتور صلاح الدين المنجد كلة في مجلة معهد المخطوطات العربية (المجلد السادس . الجزءان الأول والثاني . مايو - نوفمبر ١٩٦٠) تناول فيها بالنقض نشرى لكتاب حوادث دمشق اليومية الذى جمعه احمد البديري الحلاق الدمشقى ونصحه الشيخ محمد سعيد القاسمي من علماء دمشق في القرن الماضي . والدكتور صلاح الدين المنجد (يحترف) منذ زمن نشر المخطوطات القديمة ، دون شخص و واضح ، وقد مكنته وظيفته السابقة في معهد المخطوطات التابع لجامعة الدول العربية من المضى في هذا العمل ، وكان الدكتور المنجد قد ذكر لي بعد ظهور الكتاب أن لديه بعض الملاحظات وأنه سيبعث بها إلى لأستعين بها إذا أتيح لكتاب أن يطبع مرة الثانية ، ثم إذا بني أفادجاً بنشر هذه (الملاحظات) وغيرها في مجلة المعهد المذكور ، وهي المجلة التي اتخذ الأستاذ المنجد عمله بها وسيلة للهجوم أو التجريح . ولست أود أن أقف عند العبارات القاسية التي شاء الأستاذ المنجد أن يوجهها إلى وإلى جهدي في هذا الكتاب ، فليس من طبعى للمهارة ، وأما الزبد فيذهب جفاء وأما ما ينفع الناس فيبقى في الأرض .

ولكنني أود أن أعرض لأهم الملاحظات التي أوردها الأستاذ المنجد وبعض
المبادئ التي قررها في كلته ، وألزم من يتصدرون للتحقيق باتباعها :

أولاً : أبدأ بلاحظة على الأستاذ المنجد نفسه وهي :

أنه بدأ كلته بوصف البديري بأنه « طالب علم دمشق . . . كان يعمل
حلاقاً بدمشق فسمى البديري الحلاق ، ولعله رأس أسرة الحلاق بدمشق التي
تعرف اليوم بأسرة القاسمي » .

والواقع أن البديري لم يكن طالب علم ، لم يصف نفسه بهذا الوصف
ولم يصقه به أحد . وقد تحدثنا في مقدمة الكتاب عن نشأة البديري وثقافته
الدينية ، مما جعله يشبّ على تمجيل العلم والعلماء والتتصوفة وأرباب الكرامات
وقلنا إنه نهل من تلك الثقافة الصوفية التي كانت شائعة في أيامه واتسعت إلى الطريقة
السعديّة وأصولها إلى أسرة الجباوية ، وكان أفرادها يتوارثون مشيخة هذه الطريقة .
وكان لالبديري أوراد وتسابيح ذكر بعضها في كتابه . كما أن البديري كان أدبياً
(شعبياً) رقيق الشعورنظم (المواليا) في بعض الأحداث الرجال وعرف أدباء
عصره واتصل بهم .

قلنا هذا عن البديري وإن لم نستبعد أن يكون « قد اغتنم شيئاً من الفراغ
فتردد على حلقات العلم في مسجد بنى أمية وغيره من المساجد » وليس هذا بغرابة
فإنا نعلم أن الصلة كانت قوية بين طوائف العلماء والتتصوفة ، وكان أكثر علماء
ذلك العصر يجتمعون بين العلم والتتصوفة ، ومنهم من أضاف إلى هذا وذاك حرفة
يمحترفها من صناعة أو تجارة .

ثانياً : أخذ الأستاذ المنجد على أنى اعتمدت على النسختين المخطوطةين
الموجودتين بالمسكتبة الظاهرية بدمشق والنسخة المخطوطة المودعة بكتبة تيمور باشا
بدار الكتب المصرية بالقاهرة ، ثم علمت بوجود نسخة خطية أخرى قيل إنها

بخط المنقح بمكتبة أسرة القاسمي بدمشق ، وطلبت إلى أحد أصدقاءي أن يتفضل
بمراجعةها ففعل ، وخرجنا من المراجعة بأن هذه النسخة لا تكاد تختلف عن نسختي
الظاهرية ونسخة تيمور .

وحقيقة الأمر — كما يعرف الدكتور المنجد حق المعرفة — أن الكتاب
الأصلي الذي ألفه البديري وجع فيه أخباراً عما جرى بدمشق الشام في السنوات
التي ذكرناها من أواسط القرن الثامن عشر قد ضاع وأن المخطوط الموجود بين
أيدينا — على اختلاف نسخه — هو « تبيح » القاسمي لكتاب البديري .
وقد انصرف جهذا — وجهد كثرين من الباحثين — إلى البحث عن الكتاب
الأصلي للبديري فلم نوقق . فكان لا مفر إذا أردنا نشر هذا الكتاب القيم الذي
يؤرخ دمشق ويصف الحياة فيها في ذلك العصر من الاعتماد على الكتاب
في صورته القائمة بعد أن تناوله قلم القاسمي بالتفصي والتهديب . وكان الدكتور
المنجد الحق في أن يأخذ علينا إهالنا للنسخة الموجودة في مكتبة القاسمي — وقيل
إنها بخطه — لو أنها أهلناها . ولكننا علمنا بوجودها بعد أن أعددنا أكثر الكتاب
للطبع . فطلبنا إلى صديقنا الأستاذ أبو الفرج العش محافظ المتحف الوطني بدمشق
أن يتوسط لدى السادة من أسرة القاسمي للحصول على هذه النسخة بالنسخ
أو التصوير أو بأية وسيلة أخرى ، فاعتذروا أبوالإلا أن يطلع الأستاذ العش على هذه
النسخة في مكتبتهم . وأن لصديق الأستاذ أبو الفرج العش من كفاءاته العلمية
نزاهته وإخلاصه وصحبته للبديري وكتابه مع هذه السنين الطوال ما يجعله
موضع الثقة الكاملة في هذه المراجعة التي قام بها لنسخة القاسمي ومقارنتها
بنسختي الظاهرية .

وهكذا يتضح أننا لم نهمل الاطلاع على جميع نسخ الكتاب بدمشق
والقاهرة ، وسواء اخذنا إحدى هذه النسخ أو تلك أساساً للعمل فقد ثبت
أن الاختلاف بينها جيئاً يسير لا يكاد يذكر .

ثالثاً : راح الناقد يتسلط بعض الألفاظ من الكتاب ، لأبنية في دمشق لم يحدد مكانها أو لتعديلات مما جرت به السنة العامة في دمشق في ذلك العهد البعيد .

وقد بذلت جهدي أثناء إقامتي بدمشق نحو ثلاثة سنوات (١٩٤٦ - ١٩٤٩) وعن طريق الاتصال المستمر ببعض الكرام من أبناء الشام بعد ذلك في تحقيق وضبط وتفسير ما يحتاج إلى شيء من هذا ، والمطلع على الكتاب - إذا لم يكن متحاملاً تجاه الأستاذ المنجد - سيجد من ذلك أمامه جهداً ضخماً واضحاً في صفحاته التي زادت على المائتين ، عدا مقدمته العلمية الكبيرة وفهرسه . ويكتفى أن أضع أمام القارئ مثالين لتعامل الدكتور المنجد وتجنيه :

الأول - أنه أخذ علينا إننا لم تحدد مكان سوق الدق بدمشق (ص ١٥٩) هذا مع أن سياق الكلام عنه في النص يدل على هذا المكان ، كما قال الأستاذ المنجد نفسه . ولكن الأستاذ الناقد قاته أنه لا يقل أهمية عن تحديد مكان سوق الدق « وهو يكاد يكون محدداً في النص » شرح معنى (الدق) نفسه وهو ما فعلنا » .

الثاني - إننا وصفنا (الفرش) بأنه يطلق في الشام على وعاء من خشب (ص ١٢٥) ، بناء الدكتور المنجد وسفة شرحنا ، وقال إن الفرش : طبق واسع غير عميق من الخشب .

غير أن هناك ألفاظاً أخرى عامية ذهب الأستاذ المنجد في تفسيرها مذاهب أخرى ، وهي مما تدق على أبناء الشام المحدثين أنفسهم ، ويختلفون فيها .

رابعاً : أخذ علينا الأستاذ المنجد أننا في شرحنا للألفاظ التركية لم نذكر المصادر التي اعتمدنا عليها في هذا الشرح . وردنا على هذا أننا رجعنا في ذلك إلى مصادر شتى ، من قواطع ومتاجع تاريخية وأشخاص .. الخ ، وما هو جدير بالذكر أن

كثيراً من هذه الألفاظ والمصطلحات لم تختفظ (بتركتها) وإنما دخلها كثير من التحريف (الكتابي) من ناحية و (الموضوعي) من ناحية أخرى، حتى لقد أصبح لها مدلولات مختلفa كثيراً عن مدلولها الأصلي فشرحها الغويم لا يفيد كثيراً.

عاب علينا الدكتور المنجد أتنا «اعتمدنا» على كتاب Tresse في الحج الشامي قائلاً عنه إنه «ليس بشقة». الواقع أتنا لم (نعتمد) على هذا الكتاب، إنما رجعنا إليه عند الحديث عن الحج الشامي وأخذنا عنه، كما فعل المنجد نفسه في بعض ما كتب، وهو في رأينا مرجع هام في موضوعه.

سادساً: أخذ علينا الأستاذ المنجد بعض ملاحظات شكلية كعدم التزام أسلوب واحد في وضع الأقواس وعدم الإشارة إلى مكان الآيات من كتاب الله الكريم ، إلى غير ذلك من الأمور الشكلية التي يصرف فيها (محترفو) نشر المخطوطات القديمة جهدهم، دون اهتمام كبير بلب الكتاب وموضوعه . وليس هذا من العمل العلمي في شيء.

سابعاً : وأعجب العجب ما ختم به الدكتور صلاح الدين المنجد كلمته من تقرير مبدأ خطير ، إذ نصب نفسه قياماً على المخطوطات وحارساً على باب (جنتها) يمنع من يشاء ويمنع عن يشاء ، إذ قال في لمحة ملؤها الاستعلاء : « وقد كنا نادينا دائماً أن لا يتحقق العلماء المؤرخون إلا المخطوطات التي تتصل بيلادهم التي يعيشون فيها». أما وقد خالفنا من أمره وتصديقنا لنشر كتاب في تاريخ دمشق ، فهذه – في رأيه – كبيرة الكبائر لن يشفع لنا عنها الجهد الذي بذلناه في تحقيق هذا الكتاب وضبط وقاشه والتمهيد له بمقدمة علمية طويلة عن العالم العربي – وسورية خاصة – في العهد العثماني، وفي القرن الثامن عشر على وجه الخصوص ، ولن يشفع لنا عنها إقامتنا في دمشق نحو ثلاثة سنوات واتصالنا المستمر بكثير من كرام أهلها ، ولن يشفع لنا عنها حبنا لهذه المدينة الجميلة الخالدة ، واعتبارنا إياها بلدنا فعلاً ، لنا فيها مثل ما للمنجد وسواء .

ولكن ليقلها الأستاذ المنجد صراحة . لقد ساءه أن ينشر أحد غيره — سواء
أكان من أبناء دمشق أم من أبناء القاهرة — كتاب البديري، وقد هم هو بالنشرة
منذ سنوات ، ولكنه لم يغض في العمل إلى نهايته^(١) .

والله يهدينا سواء السبيل .

أحمد عزت عبد السكري

(١) للأستاذ المنجد غرام (بحجز) المخطوطات لنفسه حتى يصرف عنها الباحثين ، ومن ذلك
أنه علم بعض الباحثين على نشر (كتاش الحساسى) فاكان منه إلا أن نشر جانبياً كبيراً من
هذا الكتاش (بعبله) في مجلة معهد المخطوطات ، دون أي تحقيق أو ضبط مكتفياً بالوعد بتقديم
دراسة مفصلة له « في وقت قريب » .